مدير عام الرشيد: لـ "المدى الاقتصادي": نعتزم إعلان جميع عقارات المصرف إلى الاستثمار

□ حوار / ليث محمد رضا

احد المشاريع الاستثمارية... أرشيف

يعد مصرف الرشيد أحد أهم المصرفين الحكوميين العتيدين المهيمنين على مانسبته حوالي ٩٠٪ من النشاط المصرفي في البلد. وأخذ هذا المصرف في الاتساع نشاطاً ورأسمالاً سعياً للحاق بشقيقه الأكبر مصرف الرافدين. (المدى الاقتصادي) حاورت مدير عام مصرف الرشيد كاظم ناشور وبحثت معه طبيعة أنشطته المتصاعدة ودوره في عملية الاستثمار وسياسته الحالية للإقراض والتسليف.

× كيف ترون التعامل الإقراضي مع مؤسسات الدولة وشركات التمويل الذاتي؟

."١٧٢" شركة عامة جميعها تعرضت إلى أضرار تسربت ملاكاتها وأصبحت أموالها باباً للهدر والخسائر، ولابد من التسارع إلى إعادة هيكلية أوضاعها باتجاه زيادة مقدرتها على الإنتاج،ولكي يتم ذلك هنالك عدد من الوسائل منها ما اقترحته بعض الجهات التي دعت إلى الخصخصة للحصول على تمويل واطئ من وزارة المالية أو اللجوء إلى الجهاز المصرفي وحسب معلوماتنا لم يتم تفعيل أي من هذه المحاور إلا بالقدر اليسير، وهو توفير الرواتب للملاكات من خلال الاقتراض وليس لغرض الاستثمار باستثناء عدد من الشركات.

وفي ما يتعلق بإعادة الهيكلية وصلنا إلى مراحل جديدة وأنجزنا مسائل عديدة في الهيكلة التشغيلية وهيأنا عدداً من الأوضاع المعروفة على الجهات الأعلى للموافقة. وأما الهيكلية الإدارية فإن جانب الديون منها يتابع من وزارة المالية بموجب اتفاقيات إطفاء الديون، أما الديون الداخلية فلا تزال موضع نقاش وسيتم زيادة رأس مال المصرف حال الانتهاء من الاتفاق على تسوية الديون وخسائر الحرب والحصار، ورافق عمليات الهيكلة أن المصرف اشترك بخدمة الاتصالات الفورية العالمية منذ العام الماضي وكذلك بناء علاقات كبيرة مع عدد من المؤسسات المالية في المنطقة والعالم وأنجز العديد من اتفاقيات التدريب والتأهيل لمختلف الدرجات الوظيفية. كما انه باشر فتح فروع للصيرفة الإسلامية، و إن المصرف توسع في مجالات الإقراض والائتمان ليشمل شرائح كبيرة من المجتمع لأول مرة في تقاليد العمل المصرفي في العراق، وينوي المصرف المشاركة بشكل واسع بمشاريع الاعمار والبناء في العراق وأهمها مشروع المليون وحدة سكنية كما انه سيشارك مع مصارف محلية وخارجية في تهيئة تمويل وضمان مشاريع البناء والتنمية في العراق، ونتحرك لفتح فروع خارج العراق، وخلال السنوات الأخيرة استطاع المصرف حسم نسبة كبيرة من ديونه، ومصرف الرشيد الآن يمثل المصارف العراقية بين المصارف العربية لكون مديره العام عضواً في مجلس إدارة اتحاد الإدارة العربية، وخطتنا متكاملة لإعادة الهيكلة الإدارية والمالية للمصرف من خلال التعاون والتنسيق مع الدوائر المختصة في وزارة المالية والبنك المركزي والذي يسير الآن في الطريق الصحيح لإعادة الهيكلة للمصرف من خلال خبراء دوليين متخصصين بالهيكلة المالية وأيضا الهيكلة الستراتيجية، إضافة إلى أننا عملنا على رفع قدرة فروع المصرف للاستجابة لطلبات الزبائن المتعاملين مع المصرف والتي تتم على طريقتين الاولى: منح صلاحيات جديدة تمكن إدارات الفروع من تقديم التمويل اللازم لجميع المشروعات وبنفس الوقت يتم منح صلاحيات في جانب الائتمان وأيضا إعادة النظر بصلاحيات الإدارات المصرفية بدءاً من مدراء الأقسام وانتهاء بمعاون المدير العام من أجل تطوير العمل المصرفي في جميع فروع مصرف الرشيد.

× كيف تقيّمون تجارب تعامل المؤسسات الحكومية مع المصارف الخاصة؟

. في حالة وجود رقابة مصرفية فعالة ووجود تصنيف ائتماني علمي ومهني صحيح وإجراءات قانونية وإدارية تنظم العمليات الائتمانية، وعمليات البيع والشراء والدفع فلن يبقى أي عائق للتعامل معها لان الجهاز المصرفي جهاز واحد يجب ألا يبقى فيه مصرف ضعيف كحبات المسبحة.

×ما دور مصرفكم في عملية الاستثمار؟

. المصرف يعتزم إعلان جميع أراضيه وعقاراته إلى الاستثمار العام على مبدأ المساطحة والإجارة الطويلة كما انه يساهم في مشاريع الدولة التي تقيمها الوزارات ومجالس المحافظات ومختلف أوجه الاستثمار، فالمصرف له دور تمويلي في بناء ميناء الفاو ومطار الفرات الأوسط كما انه يقدم تمويلاً لعشرات الشركات من القطاعين العام والمختلط وآلاف الزبائن من خلال القروض الاستثمارية والسلف الخاصة، ولدينا مشروعات طموحة أهمها وأبرزها إعادة هيكلة المصرف مالياً وتشغيلياً واستراتيجياً، وهناك مشاريع لتطوير الوظائف المصرفية، كما يحاول المصرف تعديل بعض التشريعات التي تقيد حركته في الاستثمار، وكذلك العمل بفن إدارة المخاطر وهو نظام مستحدث في المصارف العربية وفي الشرق الأوسط ويقوم على تبني مفاهيم وأساسيات إدارة المخاطر في السوق وسعر الصرف والفائدة بالإضافة إلى المخاطر التشغيلية.

×ما هي سياستكم الحالية للاقراض والتسليف في ضوء الانتقادات الموجهة لكم ؟

. المواطنون عانوا الحرمان خلال الحقب الماضية وبالتالي من واجبنا أن نعمل على دعمهم وتسليفهم لتوفير متطلباتهم الحياتية، ونحن نتطلع لإتاحة الأموال إلى طالبيها من أصحاب المشروعات والأعمال المختلفة وجميع هؤلاء يسميهم المصرف زبائن، فالمصرف يمنحهم القروض مقابل أن يرهنوا ضمانات عقارية من أموالهم، أما بالنسبة للموظفين فهم ليسوا زبائن وإنما متعاملون منحهم المصرف مجموعة واسعة من أنواع السلف والقروض وبتوجيه من وزارة المالية لمساعدة الموظفين في تلبية احتياجاتهم، وبنفس الوقت رتب عليهم التسديد من رواتبهم الشهرية لمدد تتراوح ما بين ١٠-٢٥ سنة وبأسعار فائدة تتراوح ما بين ٣-٨٪ سنوياً حسب مدة القرض أو السلفة ونوعية المستفيد.

فضاءات

■ ثامر الهيمص

السكن والسياسة.. الموصل نموذجاً

شهدت أسعار قسم السكن حسب مؤشرات التضخم لشهر آب قياسا" بشهر تموز ارتفاعا" بنسبة ١٪ وتموز كان ٥ر١٪ وسجلت انخفاضا" في منطقة الوسط بنسبة ٢٪ واستقرت في الجنوب لترتفع في كردستان بنسبة ٣ر١٢٪ مقارنة بشهر آب سنة ٢٠١٠. هذه الخريطة الإحصائية تعكس الواقع السياسي والاقتصادي بأمانة. فالتضخم عموما" يأتي مع الاستيراد وأننا نستورد الطابوقة المسلفنة والسمنت بأنواعه والأبواب والشبابيك والزجاج والكاشي ومرمر الأثرياء. ومع ذلك يراوح تضخمنا في مكانه بالنسب للوسط والجنوب ليرتفع في كردستان.

ففي تحقيق ممتاز عن أزمة السكن في الموصل تتعزز الرؤية الإجمالية كما وردت في المقدمة. فالسبب الأساس هو الهجرة من الريف لهذه الأزمة. وهذا الترييف الذي يحصل في كل أنحاء العراق ليس التصحر عاملا" وحيدا" فهذه مشكلة تقليدية إضافة إلى عواملها المعروفة ديمغرافيا" أو اقتصاديا".

ولكن السبب الاساس لتعمق هذه الازمة بحيث استعصت على الحل لحد الان هي العوامل السياسية. ضمن اسباب الهجرة للمدينة مثلا" هي مشكلة المناطق المتنازع عليها وما تشكلة من ضغط على المستقرين هناك والرغبة بالهجرة جنوبا" ووسطا". والعامل الثاني في الموصل خصوصا" حيث يظهر بوضوح هو بالاضافة للتنازع عليها هو هجرة المسحيين والشبك واليزيديين الى مناطق تضمن تجمعا" أكبر لهم كما حصل مثلا" في سهل نينوى أو مشكلة تلعفر.

والسبب الثالث المتعلق بسياسة المركز هي مشكلة تنازع الوزارات المتحاصصة على الاراضي وعدم توزيعها أو تحديدها بشكل شفاف لأغراض السكن. بالإضافة إلى العجز عن التمويل سواء بالاستثمار أو تصدي القطاع الخاص مع وقوف المصارف الأهلية والحكومية متفرجة إذ لايسمح القانون لحد الآن للمصارف الأهلية بالاستثمار. فقط يسمح لها بأن تسلف لشراء سيارة صالون بأقساط غير مريحة. في حين يمكن أن تكون أسعار هذه السيارات سواء مقدمتها أو سعرها كاملا" أساسا" لمشروع جمعية تعاونية إسكانية تتبع للنقابات والجمعيات وتنصرف سلطتنا المركزية لتشجيع إنشاء معامل للطابوق وسمنت مقاوم للاستيراد ومعامل خشب وزجاج وكاشي للحد على الأقل من التضخم المستورد وتشغيل عمالتنا التي تؤرق هذه السلطة بالمظاهرات أو الانحرافات.

أما من الناحية التنفيذية "كانت السياسة لاعبا" وحيدا" في العرقلة أيضاً.

فمثلا" في مشروع لبناء عشرين ألف وحدة سكنية في الموصل حجزت محافظة نينوى (١٢٠٠٠) وحدة منه لمنتسبي المحافظة. والباقي للمواطنين الذين كذلك" ستلاحقهم المحسوبية أو غيرها من عوامل الضغط.

ألم يكن هذا عامل إحباط إن لم يكن تدميراً للشروع في مكافحة الأزمة؟

ومثال أخير من الموصل الحدباء فإن الإخوة في البحرين يرغبون بالاستثمار في الموصل حيث حضر رئيس مجلس الأعمال البحريني على رأس الوفد لغرض استثمار خمسة ملايين دولار في السكن. وتغير الموقف البحراني بعد التنديد بالقمع في البحرين.

ألم تكن أزمة السكن سياسية ايضا" وبامتياز؟

مصطلحات اقتصادية

□ إعداد: المدى الاقتصادي

غسيل الأموال

هوإعادة تدوير الأموال الناتجة عن الأعمال غير المشروعة في مجالات وقنوات استثمار شرعية لإخفاء المصدر الحقيقي لهذه الأموال ولتبدو كما لو كانت قد تولدت من مصدر مشروع،ومن أمثلة هذه الأعمال غير المشروعة (الأموال الناتجة عن تجارة المخدرات - الرقيق - الدعارة - الأسلحة)، ولتقريب الفكرة سنعطي مثالين من الأموال التي يتم استخدامها. لنفرض أنني مسؤول فاسد وتقاضيت رشوة مثلا ٣ مليارات دينار كيف يمكنني أن أضعها في البنك بدون أن يراجع البنك حسابي ويقر أن هناك تحويلا غير شرعي لا تبرره مصادر دخلي، الحل بسيط مثلا بعد تقاضي الرشوة سأطلب من أحد المصانع تعييني مستشارا لهم في التسويق ويتم عمل عمليات بيع وهمية للمصنع بمبلغ مثلا ٥ مليارات دينار كنتيجة مباشرة لبراعتي في تقديم استشاراتي في هذا المصنع، وبالتالي سأستحق عمولة كبيرة من هذا المصنع والتي مثلا ستكون ٢،١ مليار دينار «باقي الثلاثة مليارات هو ما تم دفعه من ضرائب وعمولات غسيل المبلغ لأصحاب المصنع»، ويمكنني في هذه الحالة أن أضع المبلغ المتبقي من الرشوة في حسابي في البنك بصورة قانونية تماما ويصعب على أي بنك أن يكتشف بصورة يدوية أن كل عمليات البيع التي تمت كانت وهمية أو كان هدفها الأساسي هو الرشوة.

احتكار القلّة

هو أحد أشكال احتكار السوق ويحدث عندما يكون السوق محكوما من قبل عدد قليل من الموفرين للبضاعة، بسبب وجود عدد قليل من المشاركين في مثل هذا الشكل من السوق، فإن كل محتكر قلّما يكون واعيا ومتيقظا لتحركات المنافسين، والأسواق الخاضعة لهذا الشكل من الاحتكار تتميز بالتأثر المتبادل، أي قرار يتخذه أحد أطراف الاحتكار يؤثر على البقية والعكس صحيح، التخطيط بعيد المدى (الإستراتيجي) لمحتكري القلّة يأخذ دوما بعين الاعتبار ردود فعل المشاركين الآخرين في السوق.

أما الاحتكار الثنائي فهو نوع من احتكار القلة، ويكون فيه منتجان اثنان فقط يتحكمان في السوق، ومن أشهر الأمثلة على ذلك شركتي كوكاكولا وبيبسي في سوق المشروبات الغازية.

ويوجد أيضا الاحتكار الفردي كصيغة من صيغ السوق الذي يوجد فيه مستقبل واحد (الشركة الوسيطة في التجارة) والعديد من موردي الإنتاج والخدمات، المحتكرون الفرديون عادة هم شركات البلد الذين يشترون النفط الخام والغاز الطبيعي والخدمات الصحية، وهذه الشركة لديها إمكانية للشراء في وقت المفاوضات مع الموردين.

هيئات دولية تحثّ العراق على إصلاح النظام المالي

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

قالت هيئات إقراض دولية إن النظام المصرفي يلحق الضرر باحتمالات النمو في العراق ولابد من تطويره من اجل جذب الاستثمارات الأجنبية وتنويع الاقتصاد المنتج للنفط.

وذكر تقرير أجازه البنك الدولي أن سبعة بنوك مملوكة للدولة تهيمن على النظام المصرفي وتملك ٨٩ في المئة من الودائع المصرفية في البلاد، بحسب ما أوردته "رويترز". وبين خبراء أن كثيرا من هذه البنوك يقدم خدمات محدودة وان معظم البنوك التجارية لا تعمل كبنوك وبعضها يبيع سيارات. وقال المدير الإقليمي بالبنك الدولي هيدي لاربي على هامش اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن "على العراق أن يبدو كاقتصاد منوع لأنه يتعين عليه توفير وظائف لملايين الأشخاص".

وأضاف "هذا بلد الإمكانات فيه هائلة. نحتاج لمساعدة العراق بوصفه النمر المقبل في المنطقة"، حسب وصفه.

وقال البنك الدولي انه يتعين على الحكومة ترتيب الميزانيات العمومية للبنوك وتعزيز الإشراف على النظام المالي وتهيئة الظروف من اجل المنافسة من جانب القطاع الخاص.

وأضاف البنك "من اجل تحسين توازن الاقتصاد هناك حاجة لتعميق القطاع المالي لدعم نمو القطاع غير النفطي".

وقال مسؤولون إن القطاع المالي العراقي المضطرب كان تقريبا احد الحواجز أمام النمو الاقتصادي. وأضافوا انه مازالت هناك حاجة للأمن والاستقرار الاقتصادي الكلي. وقال رئيس بعثة صندوق النقد الدولي للعراق رون فان رودين "لقد تحسنت بقدر كبير ولكنها مازالت بيئة محفوفة بالمخاطر".ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يزيد إجمالي الناتج المحلي العراقي بنسبة ٩,٦ في المئة هذا العام و١٢,٦ في المئة العام المقبل. ويتناقض هذا بشكل كبير مع دول كثيرة أخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي ستشهد تراجعا في النمو في ٢٠١٢ بسبب تراجع أسعار النفط وانكماش عالمي.

وقال وزير المالية رافع العيساوي إن بلاده ستستطيع تجاوز الانخفاض في أسعار النفط بزيادة الإنتاج.

وقال العيساوي للصحفيين انه إذا زاد العراق الإنتاج مقابل التغييرات في الأسعار فان هذا يمكن أن يعوض الميزانية.

وينتج العراق حاليا نحو ٢,٧ مليون برميل يوميا ويحاول تعزيز الطاقة الإنتاجية إلى ١٢ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠١٧.

بورصة الاسعار

أسعار المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	١ طن	١٧٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	١ طن	١٨٥,٠٠٠
السمنت الابيض	١ طن	٢٠٠,٠٠٠
الرمل	١٥ م٣	٣٥٠,٠٠٠
الحصى	١٥ م٣	٤٥٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٨٠٠,٠٠٠
شيش ١/٢ انج	١ طن	٨٥٠,٠٠٠
شيش ٣/٤ انج	١ طن	٩٥٠,٠٠٠
بورك	١ طن	٨٥,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

المادة	السعر بالدينار	المادة	السعر بالدينار
برتقال عراقي	١٢٥٠	خيار	٧٥٠
برتقال مستورد	١٥٠٠	طماطم	١٠٠٠
ليمون عراقي	٢٠٠٠	فلفل	١٠٠٠
ليمون مستورد	١٥٠٠	باذنجان	٧٥٠
تفاح اصفر	٧٥٠	شجر	٧٥٠
تفاح احمر	١٠٠٠	بصل بانواعه	٧٥٠
تفاح اخضر	٢٠٠٠	باقلاء	٥٠٠
موز	١٥٠٠	شوندر	٥٠٠
كيوي	٢٠٠٠	شلغم	٥٠٠
رمان عراقي	١٠٠٠	لهانة	٥٠٠
كستناء عراقي	٢٠٠٠	قرنابيط	٥٠٠
لالنكي	١٠٠٠	جزر	١٥٠٠
نارنج	٥٠٠	خس	٢٥٠
تمر زهدي	٥٠٠	فاصوليا	٢٠٠٠
تمر خستاوي	١٢٥٠	بطاطا	١٠٠٠

اسعار المعادن النفيسة مقابل الدينار العراقي

المعدن	سعر الـ(١)غم	المعدن	سعر الـ(١)غم
بلاتين	٨٠٠٠٠	ذهب عيار ١٨	٣٥٠٠٠
ذهب عيار ٢٤	٤٥٠٠٠	ذهب عيار ١٤	٣٠٠٠٠
ذهب عيار ٢١	٤٠٠٠٠	ذهب عيار ١٢	٢٥٠٠٠
فضة	١٨٠٠		

(اسعار الأحجار الكريمة بالـ(دولار

النوع	الوزن	السعر	النوع	الوزن	السعر
ماس	قيراط	١٢٠٠	سندلس تركي	عقد ٣٠ غم	٣٥
لؤلؤ	١ غم	٣٠٠	كهرب الماني	١ غم	
مرجان	١ غم	١٠	كهرب روسي	١ غم	
زمرد كولومبي	١ غم	٥	كهرب بولوني	١ غم	
زمرد هندي	١ غم	٣	شذر	٣٠ غم	٨
ياقوت احمر	١غم	٢	فيروز	١٠ غم	٥
عقيق سليمان	عقد ١٥ غم	٧٠	عقيق	١٠ غم	١٠

اسعار المواد الغذائية

المادة	الكمية	السعر بالدينار
طحين صفر عراقي	٥٠ كغم	٥٠,٠٠٠
طحين صفر اماراتي	٥٠ كغم	٥٠,٠٠٠
رز عنبر عراقي	٥٠ كغم	٧٥,٠٠٠
رز عنبر عراقي	٥٠ كغم	٧٥,٠٠٠
رز اميركي	٥٠ كغم	٣٥,٠٠٠
رز فيتنامي	٥٠ كغم	٢٠,٠٠٠
رز تايلندي	٥٠ كغم	٢٠,٠٠٠
زيت طعام	١٥ كغم	٩,٥٠٠
سكر	٥٠ كغم	٤٨,٠٠٠
شاي	١ كغم	٨٠٠٠
معجون طماطة	٩٥٠ غم	٣٠٠٠
دجاج عراقي	١ كغم	٣٥٠٠
دجاج برازيلي	١ كغم	٣٢٥٠
دجاج اميركي	١ كغم	٣٠٠٠
بيض	٣٠ بيضة	٦٠٠٠
شعرية عراقية	١ كغم	٥٠٠